S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1219
6 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٣ (١٩٩٩) المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقد طلب إلي المجلس أن أقدم تقريرا كل ٤٥ يوما عن التطورات المهتمة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية للصحراء الغربية (S/21360 و S/22464 و Corr.1)، والاتفاقات التي تم التوصل إليها الطرفين، المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) برعاية مبعوثي الشخصي جيمس بيكر الثالث (S/1997/742 والمرفقات الأول إلى الثالث)، ومجموعة تدابير الأمم المتحدة (S/1999/483/Add.1). ويشمل هذا التقرير التطورات الحاصلة منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1098) إلى مجلس الأمن.

ثانيا - التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - واصل ممثلي الخاص، ويليم إيغلتون، مشاوراته مع الطرفين في المنطقة بغية ضمان استمرار عملية الطعون وتحديد هوية مقدمي الطلبات الباقين المنتمين للتجمعات القبلية H41 و H61 و J51/52 في نفس الوقت، وكذلك الأعمال التحضيرية المتعلقة بعودة اللاجئين وغيرهم من الصحراويين المقيمين خارج الإقليم والذين تتوفر فيهم الأهلية للتصويت، سويا مع أسرهم المباشرة. وتحقيقا لذلك، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع، ووزير الخارجية أحمد سيد أحمد، ووزير الداخلية داح ولد عبد الجليل، في موريتانيا بنواقشوط في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واجتمع مع الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبد العزيز ومنسق البعثة محمد خداد، في تندوف في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. كما اجتمع مع رئيس الوزراء الجزائري اسماعيل حمداني ووزير الخارجية أحمد عطاف في الجزائر العاصمة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الرباط، اجتمع في ٣ و ٨ و ١٩ و ٢٥ مع رئيس الوزراء المغربي عبد الرحمن يوسفي، ووزير الخارجية، محمد بنعيسى، ووزير الداخلية الجديد، أحمد الميداوي الذي تم تعيينه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ليحل محل إدريس البصري، وكذلك مع سكرتير الدولة للشؤون الداخلية، فؤاد الهمة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبل الملك محمد السادس ممثلي الخاص. ويمكن إيجاز الآراء التي أعربت عنها الجهات التي تحدثت مع السيد إيغلتون على النحو التالي.

061299 061299 99-37263

٣ - أعرب رئيس موريتانيا، وهو يتعهد بدعمه الكامل لخطة التسوية، عن قلقه إزاء احتمالات حدوث تأخيرات كثيرة في تنفيذها في ضوء العدد الكبير للطعون، ودعا إلى إيجاد حل مبكر لمسألة الصحراء الغربية.

٤ - وتعهد الأمين العام لجبهة البوليساريو بتقديم دعمه الكامل لخطة التسوية ولكنه أعرب عن قلقه إزاء التأخيرات الحاصلة في عملية الاستفتاء والتي حدثت بوجه خاص بسبب العدد الضخم للطعون من القائمة المؤقتة الأولى للاقتراح التي صدرت في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ واحتمال ورود طعون إضافية من القائمة الثانية التي يتوقع أن تصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأشار إلى أنه يمكن إلقاء عدد كبير من الطعون من خلال التقيد الصارم بالأحكام المتعلقة بمقبوليتها (انظر الوثيقة S/1999/483/Add.1، الصفحتان ١٧ و١٨)، مما يؤدي إلى حد كبير إلى تقليص الوقت اللازم لإنجاز عملية الطعون. وأكد المشاق التي يتعرض لها الذين قضوا سنوات طويلة في مخيمات اللاجئين والذين يعانون من جراء كل تأخير آخر في تنفيذ خطة التسوية.

٥ - وأكد رئيس وزراء ووزير خارجية الجزائر دعم حكومتهما الدائم لخطة التسوية وضرورة تحقيق تقدم حتى تنفيذها. وأعربا عن قلقهما إزاء مشكلة الطعون كما أشارا إلى أن التعريف الصارم للمقبولية يمكن أن يؤدي إلى تقليص الوقت اللازم لإنجاز مرحلة الطعون.

٦ - وأكدت السلطات المغربية مجددا دعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بموجب خطة التسوية. وفيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها البعثة بسبب ضخامة عدد الطعون، أكدت السلطات المغربية من جديد، وهي تشير إلى قرار مجلس الأمن ١٢٦٣ (١٩٩٩) الذي أكد المجلس فيه مجددا حقوق مقدمي الطلبات، أن أي ناخب محتمل له الحق في الطعن وأن شروط المقبولية يمكن أن يتم استيفاؤها عن طريق تسمية الشهود الذي سيقدمون معلومات جديدة لدعم إدراج مقدمي الطلبات في قائمة الناخبين. ويواصل ممثلي الخاص مناقشاته مع السلطات المغربية بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن آرائها فيما يتعلق بالاحتمالات المستقبلية للجولة الجديدة للطعون بعد إصدار القائمة المؤقتة الثانية للناخبين.

٧ - وفي غضون ذلك، طلب نائب ممثلي الخاص، روبن كينلوك، عدم تجديد عقده مع البعثة، الذي ينتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقد قبلت طلبه بأسف شديد. وأود أن أشيد بالسيد كينلوك على خدمته المتميزة مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بوصفه رئيسا للجنة تحديد الهوية، وممثلي الخاص بالنيابة، ونائبا لممثلي الخاص مع تمنياتي له بمستقبل باهر.

ألف - تحديد الهوية والطعون

٨ - من المقرر أن تنتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، عمليات تحديد هوية مقدمي الطلبات الأفراد المنتمين للتجمعات القبلية H41 وH61 وJ51/52 التي بدأت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومنذ

١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، حددت لجنة تحديد الهوية هوية ٧٧٤ ٤٢ من مقدمي الطلبات من التجمعات القبلية المذكورة أعلاه، يقيم ٣٧١ ٨ منهم في الإقليم، و ٦٦٧ في منطقة تندوف بالجزائر، و ٠٠٢ ٣٣ في المغرب، و٧٣٤ في موريتانيا. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بلغ المجموع الكلي للذين تم تحديد هويتهم ٠٢٣ ١٩٠ منذ عام ١٩٩٤. وحتى الآن، اتضح للجنة تحديد الهوية أن نسبة مئوية ضئيلة نسبيا من مقدمي الطلبات من التجمعات القبلية الثلاث المذكورة أعلاه تتوفر فيهم الأهلية للتصويت - وإذا جاز لجميع الذين لا تتوفر فيهم الأهلية للتصويت أن يقدمو طعونا، فإن العدد الكلي للطلبات التي يلزم تجهيزها يمكن أن يتضاعف.

٩ - وفي الوقت ذاته، برزت القضايا التالية من التحليلات الدولية التي أجرتها البعثة للطعون الـ ٠٠٠ ٧٩ التي تقدم بها مقدمو الطلبات بعد نشر الجزء الأول من القائمة المؤقتة للناخبين في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ (التي تتضمن أسماء مقدمي الطلبات المؤهلين الذين أجرت البعثة مقابلات معهم خلال المراحل الأولى من عملية تحديد الهوية التي أجريت في الفترتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٧-١٩٩٨). وجاءت الطعون تقريبا من جميع مقدمي الطلبات الذين لم يستوفوا، استنادا إلى المقابلات التي أجريت معهم، المعايير الخاصة بمقبولية التصويت ومن ثم تم استبعادهم من تلك القائمة. وتشير الغالبية العظمى من الطعون المقدمة إلى أسماء الشهود الذين يدعى أنهم سيقدمون حقائق جديدة أثناء جلسات النظر في الطعون تدعم مطالبة مقدمي الطعون بإدراجهم. وتتعرض لجنة تحديد الهوية لقيود في معالجة هذه الطعون من التفسيرات المتعارضة بصورة جذرية للطرفين للمادة ٩ الفقرة ١ '٣' والمادة ١٢ من إجراءات الطعون بشأن دوافع الطعن ومقبولية الطلبات (المرجع نفسه؛ الصفحات ١٥-١٧)، على النحو المبين في الفقرتين ٤ و ٦ أعلاه. ولم يتلق ممثلي الخاص، في مشاوراته، أي مؤشرات على أن أيا من الطرفين سيغير رأيه في هذه المسألة.

١٠ - أما الجزء الثاني من القائمة المؤقتة (أي مقدمي الطلبات الذين تتوفر فيهم الأهلية للتصويت من التجمعات القبلية H41 و H61 و J51/52)، الذي تتوقع أن يصدر في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، فقد تؤدي أيضا إلى بروز عدد كبير مماثل من الطعون. وعلى أية حال، فإن النظر في هذا العدد من الطعون سيفرض ضغوطا إدارية وتنظيمية خطيرة على لجنة تحديد الهوية، وسيستلزم ذلك موارد إضافية.

١١ - وفي تقريري المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (S/1999/954، الفقرة ٢١)، أوضحت بالفعل أن إنجاز عملية الطعون يستدعي مزيدا من الوقت كما سيقتضي إيفاد عدد من الموظفين يتجاوز بكثير ما كان متصورا في البداية. ونظرا للشكوك السائدة بشأن إجراء عملية الطعون، لا يمكن حتى الآن تقديم تقييم تفصيلي للاحتياجات من الموظفين. وفي الوقت نفسه، يمكن، بموارد الموظفين المأذون بها حاليا، إنجاز عمليات تحديد الهوية من أجل نشر القائمة المؤقتة الثانية للناخبين، وتلقي الطعون لفترة ستة أسابيع كما هو مطلوب، مع مواصلة التجهيز الداخلي للطعون التي وردت بالفعل.

باء - أسرى الحرب

١٢ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم الأمين العام لجبهة البوليساريو إلى ممثلي الخاص قائمة تضم ١٩١ من أسرى الحرب المغاربة الذين تم الإفراج عنهم في ذلك اليوم لأسباب إنسانية، من بين الذين تم أسرهم أثناء النزاع المسلح في الصحراء الغربية في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٩. وقدمت قائمة أسرى الحرب إلى الحكومة المغربية وإلى لجنة الصليب الأحمر الدولية الموجودة لتنظيم إعادتهم إلى أوطانهم. وقد تم بالفعل إعادة خمسة من أسرى الحرب هؤلاء ممن كانوا يعانون من مشاكل صحية خطيرة إلى أوطانهم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وإنني أشيد بجميع الذين شاركوا في هذا الجهد الإنساني. وفي هذا السياق، دعت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى التبكير بإعادة جميع أسرى الحرب الباقين، وخاصة الذين يستوفون منهم المعايير الإنسانية للجنة على أساس السن والصحة ومدة الاحتجاز.

جيم - الجوانب العسكرية

١٣ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قرر تعيين العميد كلود بوز (بلجيكا) في وظيفة قائد لقوة البعثة وقد تولى القائد الجديد للقوة مهامه في منطقة البعثة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصل العنصر العسكري، تحت قيادته، رصد وقف إطلاق النار بين الجيش الملكي المغربي وقوات جبهة البوليساريو، الذي بدأ نفاذه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وحتى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٣٠ فردا من جميع الرتب (انظر المرفق). وظلت المنطقة المشمولة بمسؤولية البعثة هادئة ولم تكن هناك مؤشرات على أن أيا من الجانبين يعتزم استئناف الأعمال القتالية.

١٤ - واستمر إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات العسكرية بين البعثة والطرفين بشأن وضع العلامات على الألغام والأجهزة غير المتفجرة وإزالتها وتبادل المعلومات ذات الصلة. وأجرت قوات جبهة البوليساريو تسع عمليات لإزالة المتفجرات والذخائر، كما أجرى الجيش الملكي المغربي أربع عمليات من هذا القبيل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

دال - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة المدنية بالبعثة مساعدة لجنة تحديد الهوية في مراكز تحديد الهوية. ويتألف قوامه حاليا من ٨١ ضابطا (انظر المرفق)، بقيادة المفتش العام أوم براكاش راثورد (الهند) الذي تولى مهامه مفوضا جديدا بالبعثة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

هاء - الأعمال التحضيرية المتعلقة بإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار تشاور وتنسيق وثيقين مع البعثة، أعمالها التحضيرية لإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم حسبما تنص عليه خطة الأمم المتحدة للتسوية. وقام وفد للمفوضية السامية برئاسة مساعد المفوض السامي بزيارة المنطقة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، للتحقق من تأهب المفوضية في المنطقة.

١٧ - وفي الجزائر، أجرت بعثة المفوضية مناقشات مع كبار المسؤولين بوزارة الخارجية الذين أكدوا مجددا تأكيدات حكومتهم لكامل تعاونها ودعمها لتنفيذ أنشطة المفوضية في البلد. وأجريت أيضا مناقشات بشأن الموضوع مع رئيس الهلال الأحمر الجزائري وممثل جبهة البوليساريو لدى الجزائر.

١٨ - وخلال الاجتماعات التي عقدت مع اللاجئين ومع جبهة البوليساريو في منطقة تندوف، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مع الأمين العام عبد العزيز والمنسق مع البعثة، محمد خداد، تم التأكيد مجددا على الشواغل الأمنية للاجئين الذين ستتم إعادتهم إلى ديارهم في الإقليم الواقع غربي الحاجز الرملي "البيرم".

١٩ - وفي إقليم الصحراء الغربية، عقدت بعثة المفوضية السامية اجتماعا مع والي (عمدة) العيون والمنسق المغربي مع البعثة، محمد لوليشكي. وعقدت أيضا اجتماعات مع ممثلي الخاص وأفراد البعثة الآخرين بشأن القضايا المشتركة المتعلقة بالتنسيق والتعاون، بما في ذلك الشواغل الأمنية التي أعرب عنها اللاجئون وتنفيذ خطة المفوضية لبناء الثقة.

٢٠ - وفي الرباط، اجتمعت بعثة المفوضية مع وزير الداخلية، ووزير التعاون الإنمائي بوزارة الخارجية والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة. وأكدت السلطات الحكومية تعاونها الكامل ودعمها التام للمفوضية. وسلمت بالحاجة إلى بذل جهود لبناء الثقة مع اللاجئين وفي الإقليم، لتيسير عملية الإعادة إلى الديار. وأعربت السلطات المغربية عن اعتزامها إعادة اللجنة التقنية، كما طلبت المفوضية السامية، لتمكينها من مواصلة أعمالها الاستطلاعية في الإقليم، بما في ذلك في سمارة وبوجدور والتخطيط لعودة اللاجئين. كذلك وافقت الحكومة المغربية على النظر في مسألة وجود المفوضية السامية وحرية الانتقال في المواقع الأخرى في الإقليم، مثل سمارة والداخلة وبوجدور.

٢١ - وأثناء الاجتماعات المذكورة أعلاه، أكد الطرفان مجددا موافقتهما المبدئية على مشروع خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة عبر الحدود، التي قدمتها المفوضية السامية إلى الطرفين عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩. وفي حين أن اللاجئين يتوقون إلى المشاركة في هذه الأنشطة، فلا زالوا يعربون عن قلقهم بشأن سلامتهم وأمنهم أثناء مرحلة التنفيذ. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات مع الطرفين للاتفاق بشأن إجراءات التنفيذ.

٢٢ - وقد استمرت عملية التسجيل الأولى التي تقوم بها المفوضية السامية للتحقق من رغبة اللاجئين من العودة إلى ديارهم وتحديد وجهتهم النهائية في الإقليم في مخيمات تندوف، مع إجراء تسجيل أولي لـ ٨٤٢ ٢٢ من اللاجئين في مخيم سمارة حتى الآن. ولا تزال الغالبية العظمى من اللاجئين، الذين يخشون على سلامتهم وأمنهم إذا عادوا إلى الإقليم الواقع غربي بيرم، يقولون إنهم يرغبون في إعادتهم إلى شرقي الحاجز الرملي "البيرم" فقط، مع أن معظمهم ليس من تلك المنطقة في الأصل. وبلغ عدد اللاجئين الذين تم تسجيلهم بصفة أولية منذ بداية العملية في عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٨٦٠ ٨٧ لاجئا. ومن المتوقع أن تنجز عملية التسجيل الأولى بأكملها بنهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر، بما في ذلك تجميع البيانات الالكترونية. وفي تلك المرحلة، ستقوم المفوضية السامية باستكمال افتراضاتها التخطيطية لعملية الإعادة إلى ديارهم.

٢٣ - وبالنسبة لمشروع البروتوكول المتعلق بإعادة اللاجئين إلى ديارهم المقدم إلى الطرفين عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٠٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، يتضح الآن أن المفوضية في ظل عدم وجود حل للمسائل المعلقة، ليست في موقف يسمح لها بوضع وثيقة من هذا القبيل في صيغتها النهائية مع الطرفين.

ثالثا - الجوانب المالية

٢٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغ ٥٢,١ مليون دولار، بمعدل شهري قدره ٤,٣ مليون دولار، بغية الإبقاء على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢٥ - وكما هو مبين في تقريري السابق (S/1999/1098، الفقرة ٢٤)، فإنني حصلت أيضا على إذن من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالدخول في التزامات بمبلغ ٥,١ مليون دولار لتكبد النفقات الإضافية المتصلة بالقيام في وقت واحد بتنفيذ عمليتي تحديد الهوية والطعون. ولذلك، فإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي الواردة في الفقرة ٣٠ أدناه فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة، فإن تكاليف الإبقاء على البعثة ستكون في حدود المعدل الشهري الذي أقرته الجمعية العامة وسلطة الالتزام التي منحتها اللجنة الاستشارية.

٢٦ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بلغت المساهمات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٧٠ مليون دولار. أما مجموع المساهمات المقررة المعلقة لجميع عمليات حفظ السلام فقد بلغ، في ذلك التاريخ، ٧٢٣,٥ ١ مليون دولار.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٢٧ - أتوقع أن يستمر تحديد هوية ما تبقى من فرادى مقدمي الطلبات من التجمعات القبلية H41 و H61 و J51/52 بصورة مرضية وأن يكتمل هذا بنهاية هذا الشهر. وسيسمح هذا بنشر الجزء الثاني من قائمة الناخبين المؤقتة وبدء عملية الطعون بالنسبة لتلك التجمعات القبلية بحلول منتصف الشهر المقبل.

٢٨ - ويبدو من الفرع الثاني من هذا التقرير أن البعثة قد تجد نفسها أمام عملية طويلة إذا تعين عليها أن تنظر في الطعون المقدمة من عشرات الآلاف من مقدمي الطلبات. وفي ظل هذه الظروف أصبح توقع عقد الاستفتاء خلال فترة زمنية معقولة أكثر بُعدا بدلا من أن يصبح أقرب منالا. ويبدو أن المشاكل التي يمثلها العدد الحالي للطعون والمواقف المتعارضة للطرفين بشأن موضوع المقبولية لا تتيح إلا احتمالا ضئيلا لعقد الاستفتاء قبل عام ٢٠٠٢ أو حتى بعد ذلك.

٢٩ - وقد أشرت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن (S/1999/1098، الفقرة ١٨)، أولا، إلى أن الطرفين قد وافقا من ناحية المبدأ على مشروع خطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تدابير بناء الثقة عبر الحدود. ومع ذلك، لا يزال يتعين إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ولذا، أكرر مجددا نداءي السابق إلى الطرفين بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومع البعثة، لبدء هذه التدابير دون أي إبطاء آخر. وبالإضافة إلى ذلك يلزم استئناف المشاورات مع جميع الأطراف في بروتوكول الإعادة إلى الوطن الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في أقرب وقت ممكن، بغرض وضع الوثيقة في صورتها النهائية.

٣٠ - وفي ضوء ما سبق، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. وسيتيح هذا الوقت لاستكمال تحديد الهوية، وإصدار قائمة الناخبين المؤقتة الثانية وبدء عملية الطعون المقدمة من مقدمي الطلبات من التجمعات القبلية H41 و H61 و J51/52، مما يعطي صورة جلية لمركزنا النهائي بشأن موضوع الطعون. وفي الوقت ذاته، أصدرت توجيهاتي إلى ممثلي الخاص بأن يواصل مشاوراته مع الطرفين سعيا للتوفيق بين آرائهما المتباينة بصورة كبيرة بشأن عملية الطعون، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، والجوانب الحاسمة الأخرى في خطة الأمم المتحدة للتسوية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الصعوبات التي قد تجابه في محاولة التوفيق بين الآراء المتعارضة للطرفين فيما يتعلق بعملية الطعون وإعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم، ومن ثم تنفيذ خطة التسوية ذاتها في فترة زمنية معقولة.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

المساهمات حتى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

	المراقبون العسكريون	القوات	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع
الاتحاد الروسي	٢٥	-	-	٢٥
الأرجنتين	١	-	-	١
أوروغواي	١٣	-	-	١٣
أيرلندا	٧	-	-	٧
إيطاليا	٥	-	-	٥
باكستان	٦	-	٩	١٥
البرتغال	٥	-	٩	١٤
بلجيكا	١	-	-	١*
بنغلاديش	٦	-	-	٦
بولندا	٣	-	-	٣
جمهورية كوريا	-	٢٠	-	٢٠
السلفادور	٢	-	-	٢
السنغال	-	-	٥	٥
السويد	-	-	١٠	١٠
الصين	١٦	-	-	١٦
غانا	٦	٧	١٠	٢٣
غينيا	٣	-	-	٣
فرنسا	٢٥	-	-	٢٥
فنزويلا	٣	-	-	٣
كينيا	٨	-	-	٨

	المراقبون العسكريون	القوات	مراقبو الشرطة المدنية	المجموع
ماليزيا	١٣	-	١٠	٢٣
مصر	١٩	-	١	٢٠
النرويج	-	-	٢	٢
النمسا	٣	-	-	٣
نيجيريا	٥	-	١٠	١٥
الهند	-	-	١٢	١٢
هندوراس	١٢	-	-	١٢
هنغاريا	-	-	٣	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥	-	-	١٥
اليونان	١	-	-	١
المجموع	٢٠٣	٢٧	٨١	٣١١

* قائد القوة.

Map No. 3691 Rev. 26 UNITED NATIONS
December 1999

Department of Public Information
Cartographic Section